فيما تشهد معدلات التصدير الحالية تفاوتاً ملحوظاً

"شل" تستبعد وصول إنتاج العراق النفطي إلى 7 ملايين ب/ي في عام 2020

عواصم / متابعة المدى

تحسن شريان الواردات رهان حكومي استبعده المختصون

اكدت مصادر نفطية عالمية خبيرة عدم قدرة العراق على بلوغ مستوى الانتاج النفطي الى ما مقداره ٧ ملايين برميل يومياً.

واستبعدت شركة شل الملكية الهولندية قدرة العراق على الوصول إلى هذا الانتاج بحلول العام ٢٠٢٠.

وينتج العراق حاليا أكثر من ٣ ملايين برميل يوميا يصدر منها نحو ٢,٥ مليون برميل يومياً، ولديه خطط للوصول بالإنتاج إلى ١٢ مليون برميل يوميا في ٢٠١٧.

وقال الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والتخطيط في شركة شل روث كايرني في تصريحات صحفية : إن قدرة العراق على إنتاج سبعة ملايين برميل يوميا عام ٢٠٢٠ طموح ربما يكون بعيد المنال لأسباب فنية ولوجستية.

وأضاف : من الممكن ان تكون هناك طفرة إنتاجية تزيد من حجم المنتج الآن مع زيادة استثمار الشركة في التنقيب مبيناً ان العراق يمتلك واحدا من أكبر الاحتياطات النفطية والغازية في العالم مؤكداً رغبة الشركة في تطبيق خبرتها التقنية والبحثية في تطوير قطاع الطاقة في العراق .

وتعد شل إحدى أكبر شركات النفط العاملة في العراق، وتستثمر بصورة رئيسية مع شركة بتروناس الماليزية في حقل مجنون النفطي الضخم.

ومجنون حقل نفطي عملاق يقع في محافظة البصرة في الجنوب الشرقي من العراق و يمتد شمالاً إلى محافظة ميسان. واكتشفت الحقل شركة براسبيترو البرازيلية منتصف السبعينات لكن المشروع توقف العام ١٩٨٠ بسبب الحرب العراقية – الإيرانية.

وكانت وزارة النفط كشفت هذا الشهر عن عزم شركة شل على خفض الإنتاج المتوقع من حقل مجنون بـ٨٠٠ ألف برميل في اليوم ، كما اقترحت تمديد مدة المشروع من سبعة إلى عشرين عاماً.

وبحسب صحيفة تلغراف الهولندية فان ميزانية مشروع التنقيب في حقل مجنون تصل إلى نحو ٥٠ مليار دولار خلال عقدين، حيث استثمرت الشركة نحو مليار دولار منذ أن استلمت أعمالها في حقل مجنون في العام ٢٠١٠ .

وبحسب مدير الشركة فان هناك حاجة لاستثمار مبلغ مماثل العام ٢٠١٢.

وكانت شل فازت في جولة التراخيص الثانية التي جرت في كانون الأول ٢٠٠٩ لتطوير حقل مجنون، وتمتلك حصة ٤٥ في المائة، في حين تمتلك شريكتها، وهي شركة بتروناس، حصة ٣٠ في المائة الباقية، أما العراق، فيمتلك ٢٥ في المائة من حصص المشاركة .

في غضون ذلك قال مصدر في شركة نفط الشمال بأن ضخ النفط من الحقول الشمالية إلى تركيا بات متقطعا بسبب التفاوت في معدلات الإنتاج في عدد من حقول كركوك وقلة المخزون النفطي، فيما توقع أن يشهد العام الحالي ارتفاعاً في معدلات الإنتاج لتصل إلى ٨٥٠ ألف برميل في اليوم.وقال المصدر لـ"السومرية نيوز" ، إن ضخ النفط من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي بات متقطعاً"، مبينا أن "معدلات التصدير تتراوح حالياً بين ٤٠٠ إلى ٤٥٠ ألف برميل يومياً.وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن معدل إنتاج حقول باي حسن، وكركوك، وعين زالة مجتمعة، يبلغ نحو ٤١٥ ألف برميل يومياً"، عازيا أسباب الانقطاع إلى قلة المخزونات النفطية وعدم استقرار الإنتاج النفطي في عدد من الآبار".

وتوقع المصدر أن يرتفع إنتاج جميع الحقول الشمالية خلال العام الحالي ليبلغ نحو ٨٥٠ ألف برميل في اليوم، مؤكدا أنه سيسجل في هذه الحال أعلى مستوى للإنتاج تبلغه طواقم شركة نفط الشمال". وأشار المصدر إلى أن الشركة تعمل حاليا على تجديد عدد من خطوط التصدير الرئيسة منها والفرعية"، لافتا إلى أن "تطوير هذه الخطوط سيسهم بتقليل الضغط التصديري على الخط العراقي التركي، كما من شأنه أن يوفر خطوط ضخ فرعية للمنشآت والمصافي التي تعتمد على الأنبوب النفطي".

وكانت وزارة النفط أعلنت، في ١٦ آذار ٢٠١٢، عن خطة لزيادة الإنتاج النفطي في الحقول الشمالية بنحو مليون برميل يوميا خلال السنوات القليلة المقبلة، لافتة إلى أن شركة نفط الشمال تتفاوض مع شركات أجنبية لتطوير حقل كركوك وإضافة ٣٠٠ ألف برميل.وتدير شركة نفط الشمال حقول النفط في المحافظات التي تقع في شمال العراق وتقوم بتصدير كميات من النفط الخام عبر خط أنابيب كركوك – جيهان في تركيا، بكميات تصل إلى ٦٠٠ ألف برميل يومياً، لكن عمليات الضخ عبر الخط المذكور تتفاوت بين الحين والآخر بسبب الهجمات التي يشنها المسلحون، خصوصاً في الجانب العراقي.وأشارت وكالة داو جونز الإخبارية في تقرير صدر في ٢ أيار ٢٠١٢، أن دول منظمة أوبك أبقت معدلات إنتاجها مرتفعة خلال نيسان ٢٠١٢، في وقت ارتفع إنتاج العراق إلى أعلى مستوياته منذ عشرين عاماً إلى ٣,٠٦ مليون برميل يومياً، أي بزيادة نحو ١٩٣ ألف برميل في اليوم. وأعلنت شركة التسويق النفطية سومو في الأول من أيار الحالي أن الصادرات العراقية للنفط الخام ارتفعت إلى مليونين و٥٠٨ آلاف برميل يومياً مقارنة بمليونين و٣١٧ ألف برميل يومياً لشهر آذار الماضي.

المالية تؤكد سرعة القطاع الخاص في إنجاز المشاريع

□ بغداد /المدى

قال وزير المالية رافع العيساوي إن القطاع الخاص أكثر سرعة في انجاز المشاريع مؤكداً أن الحكومة لا تستطيع أن تخلق فرص عمل .

وأضاف العيساوي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): من الضروري أن ينطلق القطاع الخاص والقطاع المصرفي في شراكة حقيقية مع الحكومة ، بالتعاون مع القطاع وهذا ما نص عليه الدستور.

وتابع: على الرغم من كل الموازنات التي قدمتها الحكومة بشكل عام ووزارة المالية إلى الوزارات الأخرى بشكل خاص تبقى يد القطاع الخاص أكثر حرية واكثر بيروقراطية في الوصول في إنجاز المشاريع وخلق فرص عمل لاسيما وأن البلاد الان تشهد تعطشا كبيرا إلى تنفيذ مشاريع كبيرة وصغيرة فيها.

واشار الى أن الحكومة لن تستطيع بكل حال من الأحوال ان تغطي كل المشاريع وخلق فرص العمل والتوازن الاقتصادي لذلك نعتقد إن ريادة القطاع الخاص لاسيما فيما يتعلق مع القطاع المصرفي لاحتضان الاستثمار هو شيء ايجابي وصحي فهو البنى التحتية للاستثمار وهو هدف يجب أن تتضافر الجهات الحكومية لدعمه.

يذكر أن العراق أعلن في وقت سابق إرجاء برنامج لإعادة هيكلة النظام المالي العراقي حتى العام ٢٠١٣، والذي كان يتضمن إعادة هيكلة أكبر مصرفين عراقيين مملوكين للدولة وهما الرشيد والرافدين، وإعادة هيكلة دائرة الرقابة في البنك المركزي وتطوير القطاع المصرفي الخاص.

وكان البنك المركزي أكد في تشرين الثاني من العام ٢٠١٠، بان المصارف الأجنبية العاملة في العراق لا تعمل بصفة مستقلة، بل تحت مظلة بنوك أهلية محلية، مبيناً أن استثمارات الدول الإقليمية في العراق ذات صبغة تجارية وتفتقر إلى المواصفات العالمية.

مصدر: نفاد تخصيصات البطاقة التموينية

□ بغداد /المدى

كشفت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب عن ان التخصيصات المالية لمفردات البطاقة التموينية ستنفد في شهر تشرين الاول المقبل.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عبد الحسين عبطان لـ"شفق نيوز" إن مخصصات وزارة التجارة لمفردات البطاقة التموينية والبالغة ٥ ترليون و٤٠٠ مليون دينار ستنفد في شهر تشرين الأول المقبل".

وأضاف ان لجنة الاقتصاد النيابية تحاول معالجة نقص التخصيصات المالية مع وزارة المالية والتأكيد على ضرورة توفيرها في آب المقبل".

وكان وكيل وزارة التجارة كاظم تركي ذكر ، في وقت سابق لـ"شفق نيوز"، ان وزارة التجارة، "لن تستطيع الالتزام بتوفير مفردات البطاقة التموينية لثلث العام الحالي في الاقل فالتخصيصات المالية لهذه المفردات لن تغطي سوى الثلث الاول من العام فقط"، مشيراً الى ان الموازنة التكميلية "لا يمكن ان تقر قبل نهاية الثلث الثاني من ٢٠١٢. وأشار عبطان إلى أن وزارة التجارة ليس لها اي عذر في الوقت الحاضر في تأخير مفردات البطاقة التموينية حتى تشرين الأول المقبل لان التخصيصات المالية متوفرة".

الموافقة على 40 مشروعاً استثمارياً

□ بغداد / المدى

وافقت لجنة دراسة وتخصيص الأراضي لمشاريع الاستثمار والتنمية في امانة مجلس الوزراء على تخصيص قطع أراضٍ لـ(٤٠) مشروعاً في بغداد وعدد من المحافظات .

ونقل بيان للامانة العامة لمجلس الوزراء عن نائب الامين العام فرهاد نعمة الله حسين قوله ان المشاريع التي وافقت عليها اللجنة التي يترأسها وزير الدولة لشؤون المحافظات طورهان المفتي في الاقضية والنواحي هي مشاريع لتحسين وتطوير البنى التحتية والصناعية والاقتصادية للبلاد وتشجيع المستثمرين على اقامة مثل هذه المشاريع وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة من مؤسسات الدولة".

يذكر ان اللجنة اوصت بالتريث لـ(٩) مشاريع لحين استكمال بعض الاجراءات المطلوبة اضافة الى رفضها (١٢) مشروعاً لتعارضها مع مواقع مشاريع اخرى اومحرمات نفطية او نزاعات ملكية.

واسط تتوقع ارتفاع إنتاج الحبوب إلى نصف مليون طن

□ واسط /متابعة المدى

ذكر مستشار محافظ واسط لشؤون الزراعة والموارد المائية أن مخازن استلام محصول القمح في المحافظة غير كافية لاستلام الكميات المسوقة من الفلاحين خلال الموسم الحالي لغزارة الإنتاج.

وفيما توقع أن يصل الإنتاج هذا العام إلى أكثر من نصف مليون طن ،أكد أن الحكومة المحلية لجأت إلى خزن كميات كبيرة من الحبوب في العراء لحين مناقلتها إلى مخازن وزارة التجارة في المحافظات الأخرى. ويوجد في العراق ٤٥ صومعة خراسانية متقادمة بنيت في الخمسينيات والستينيات أغلبها على يد شركات روسية وتبلغ الطاقة القصوى لكل منها عشرة آلاف طن.

وقال سلام مزعل عكال لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "مخازن وزارة التجارة في المحافظة تسلمت حتى الآن أكثر من ٦٠ طن من محصول القمح وهي كمية فاقت الطاقة الاستيعابية لمخازن الوزارة في المحافظة ما دفعنا كحكومة محلية إلى فتح ساحات كبيرة في العراء لاستلام الكميات الكبيرة المتوقع تسويقها في الأيام اللاحقة".

وأضاف أن "عملية التسويق مستمرة بشكل كبير ومكثف ونتوقع أن يصل إنتاج المحافظة هذا العام إلى أكثر من نصف مليون طن من محصولي الحنطة والشعير وهذه الكمية ستجعل محافظة واسط تحتل الصدارة للعام الرابع على التوالي على مستوى عموم محافظات البلاد الأخرى".

وأشار إلى أن "عمليات استلام الحبوب المسوقة تستمر يوميا حتى وقت متأخر من الليل بهدف عدم تأخير الفلاحين وتحميلهم أعباء أجور النقل ومبيت الشاحنات المحملة التي تقف لفترات طويلة أمام المراكز التسويقية".

وعزا المستشار الزراعي ارتفاع إنتاجية القمح في الأعوام الأخيرة الى ان البذور التي توزع بين الفلاحين تعد من أفضل أصناف القمح وهي حبوب تتميز بغزارة الإنتاج إلى جانب تأمين المستلزمات الزراعية الأخرى واتباع الأساليب العلمية الحديثة في جميع العمليات الزراعية من حراثة وبذار وسقي ورش المبيدات وغير ذلك من العمليات الأخرى.

وكان مدير زراعة واسط فائز جواد الغراوي قد ذكر في العشرين من نيسان أبريل الماضي لـ(آكانيوز) أن عملية الحصاد تشمل مساحة تبلغ ٩٥٧ ألفا و٩٠٠ دونم بضمنها ٧٦٨ ألفا و٣٠٠ دونم مزروعة بالقمح و١٨٩ ألفا ٦٠٠ دونم مزروعة بالشعير، مؤكدا حينها أن هناك توقعات بأن كميات الإنتاج من كلا المحصولين ستصل هذا العام الى ٥١٠ آلاف طن منها أكثر من ٤٥٠ ألف طن من القمح.

يذكر أن محافظة واسط تصنف ضمن المحافظات المتميزة بإنتاج محاصيل الحبوب لاسيما القمح والشعير حيث احتلت المركز الأول في الإنتاج والتسويق خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة على مستوى المحافظات الأخرى، بعد أن بلغت كميات الإنتاج فيها في الموسم الماضي نحو ٤٦٠ ألف طن من القمح والشعير.

برلماني: صعوبات كبيرة تواجه المصارف

□ كربلاء /أمجد علي

حسين المرعبي

أكد عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حسين المرعبي إن المصارف العراقية تواجه صعوبات كبيرة لافتاً الى وجود أكثر من ٣٠ ترليون دينار بدون الية عمل .

وقال المرعبي في تصريح خصه به المدى خلال زيارته إلى كربلاء إن قانون المصارف بحاجة إلى إصلاحات كبيرة مشيراً الى ان مجلس النواب بصدد عقد مؤتمر يجمع المصارف العراقية مع محافظ البنك المركزي. واضاف المرعبي إن قرار تأجيل حذف الاصفار من العملة جاء بسبب وجود إشكاليات تخص العملية تلافياً لحدوث اي تأثير سلبي على المواطن والاقتصاد العراقي بشكل عام ودعا الى ضرورة تسهيل الية الاعتماد والودائع محذراً من حدوث حالات الفساد المالي.

بغداد تتطلع لرفع مستوى التعاون الاقتصادي مع عمان

□ بغداد /المدى

تسعى الحكومة العراقية الى رفع مستوى التبادل الاقتصادي مع الاردن

ونقل بيان صحفي عن الحكومة خلال استقبال وفد أردني استعداد العراق لتحقيق مستويات أعلى في التعاون مع المملكة الأردنية الهاشمية".

وقال البيان إن المجالات التي يسعى العراق لتعزيزها أكثر مع الأردن هي الاقتصاد و الطاقة.

وضم الوفد الأردني الذي يزور بغداد مستشار ملك الأردن ومقرر مجلس السياسات الوطني عبد الله وريكات ورئيس هيئة الأركان المشتركة مشعل محمد الزبن.

وتدرس وزارة النفط العراقية حاليا إمكانية مد خط أنبوب نفط من العراق إلى منطقة الزرقاء الأردنية، بهدف تزويد الأردن بالنفط.

وبلغت المستوردات العراقية من الأردن في أول سبعة أشهر من العام الماضي ٦٤٦ مليون دولار مقابل صادرات متوجهة إلى عمان بلغت ١١٦ مليون دولار وفقاً لبيانات وزارة التخطيط الأردنية.

وتعززت العلاقات العراقية الأردنية في مجال الطاقة وبخاصة النفط و الغاز خاصة باتفاق الطرفين في حزيران من العام الماضي على زيادة الكميات التي يتم تصديرها للمملكة إلى ١٥ ألف برميل نفط يوميا بدلا من ١٠ آلاف برميل.